Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

واستقلالها ومسألة الخلاف فيه. ومن يعد إلى الأنواع الأخيرة من «المظاهرة» يجد هذا الإشكال يطرح نفسه. فالفصلان المقومان «للمحاذاة» و«المناظرة» هما: قصد المقاومة والمداناة/ ولا قصد المقاومة والمداناة. وهذان الفصلان نفساهما مقومان «للمطابقة» و«المكافأة». وقد ذكر هذا الوضع في قوله: «ولما كان قصد المقاومة والمداناة ولا قصد المقاومة والمداناة فصلين قد قوما نوعي النوع الأول، وهو المباينة من النوع الأول، وهو المزايلة من جنس المظاهرة، أعني المطابقة والمكافأة. وَكَانا أيضاً ها هنا كذلك أعني مقومين لنوعي النوع الثاني المدعو المواطأة، وهما: المحاذاة والمناظرة كانا (؟) خليقاً أن يلحق الشك الواقع في وضع المكافأة نوعاً قسيماً للمطابقة في جنس المباينة من جنس المزايلة من جنس المنافري من الأمور»[28]. وقد حل هذا الإشكال بوجهتي نظر مختلفتين: إحداهما تسلم بأن نوعي «المزايلة» و«المواطأة» وما تفرع عنهما من أنواع غير قسيمة، ومع ذلك فإنها تنتمي إلى جنس واحد عال. وهذه وجهة نظر أرسطو. وثانيتهما، وهي وجهة نظر كثير من المناطقة الذين يعارضون أرسطو ويعتبرون ما دعي فصولاً إنما هو فصول غير ذاتية أو أعراض. وهم حينما يتبنون هذا الرأي يحرصون على سلامة المبدأ الأرسطي. ومع المجهودات النظرية التي بذلت لإنقاذ مبدأ الاستقلالية فإن الاختلاط حاصِلٌ والتَّدَاخُل موجودٌ مثلما يعكسه هذا الجنس بوضوح، إذ هناك فصل مقوم لأكثر من نوع وأكثر من جنس[29].

إذا كان هناك تداخل على مستوى «الفصول» فإن هناك تداخلاً على مستوى «الأنواع»، ويمكن توضيح هذا التداخل بمثالين: أحدهما موجود في جنس «الرصف»[30].

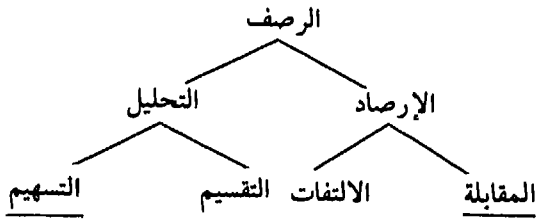

(28) ما تقدم، ص 392.

(29) من هذه المجهودات تقسيمهم الفصول إلى قسيمة وغير قسيمة، وغير القسيمة إلى أعراض وفصول ذاتية وفصول جوهرية. وقد بحثوا عن تسويغات لقبول العرض والفصل الذاتي؛ وأما الفصل الجوهري فبحسب مبدئهم لا يمكن قبوله.

(30) المنزع، ص 337-363.